وإذ يشير إلى قراره ٥٨/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ بشأن تعزيز دور اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية وأنشطة مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية في دعم البلدان النامية ،

وإذ يؤكد من جديد أهمية أن تواصل اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية النظر في المسائل المتعلقة بأنشطة المصارف عبر الوطنية ،

وإذ يأخذ في اعتباره الصلة القائمة بين أنشطة المصارف عبر الوطنية من جهة ؛ وبين تدفقات الموارد المالية إلى البلدان النامية ومديونيتها الخارجية من جهة أخرى ،

وإذ يأخذ في اعتباره أيضاً الدور الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية في إطار الترابط بين أنشطة جميع الأطراف ذات الصلة وسياساتها في مجال المديونية الخارجية ،

وإذ يأخذ في اعتباره كذلك ما يمكن أن تقدمه المصارف عبر الوطنية من مساهمة في حل مشاكل المديونية الخارجية للبلدان النامية ولبلدان معينة أخرى تواجه مشاكل خطيرة في مجال خدمه الديون ،

يطلب إلى الأمين العام أن يعدّ تقريراً يقدمه إلى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها السادسة عشرة عن الأنشطة التي تضطلع بها المصارف عبر الوطنية والتي يمكن أن تضطلع بها ، فيما يتعلق بالمديونية الخارجية للبلدان النامية ولبلدان معينة أخرى تواجه مشاكل خطيرة في مجال خدمة الديون ، مع مراعاة المقترحات الأخيرة التي تشدّد ، فيما تشدّد عليه ، على تخفيف حجم الديون التجارية وعبء خدمتها .

الجلسة العامة ١٥
٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩

٢٩/١٩٨٩ ـ تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يرحب بقرار الأمين العام بتخصيص موظف رفيع الرتبة على أساس التفرغ ، يكون امرأة على وجه التفضيل ، في حدود الموارد الموجودة ، لوظيفة تكون بمثابة مركز تنسيق داخل إدارة تنظيم الموارد البشرية بالأمانة العامة ، لرصد مركز المرأة في الأمانة العامة وتيسير تحسينه ،

وإذ يلاحظ عدم وجود التقرير المرحلي الذي طلبت الجمعية العامة تقديمه في قرارها ٢٢٤/٤٣ جيم المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ،

وإذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة ١٠١/٤٣ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بشأن تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة و ١٠٣/٤٣ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ و ٢٢٤/٤٣ جيم المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، بشأن تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة ، و ٢٢٦/٤٣ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بشأن النظام الموحد للأمم المتحدة ، وكل أحكامها ذات الصلة ، وكذلك القرارات والمقررات الأخرى المتعلقة بالموضوع وأحكامها ذات الصلة ،

وإذ يشير أيضاً إلى الأولويات التي حددتها اللجنة التوجيهية المعنية بتحسين مركز المرأة في الأمانة العامة في تقريرها الرابع[٥٣] ،

١ ـ يطلب إلى الأمين العام مواصلة جهوده والنظر في اتخاذ تدابير إضافية لزيادة عدد النساء في الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي ، ولاسيما في وظائف الرتب العليا ورتب تقرير السياسات واتخاذ القرارات ، بغية الوصول إلى معدل مشاركة إجمالي يبلغ ٣٠ في المائة من مجموع الوظائف بحلول عام ١٩٩٠ ؛

٢ ـ يطلب أيضاً أن تفي هذه التدابير الإضافية بهدف ضمان تمثيل عادل للنساء من البلدان النامية ؛

٣ ـ يكرر طلبه إلى جميع الدول الأعضاء مواصلة دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لزيادة نسبة النساء داخل الفئة الفنية وما فوقها ، وذلك ، ضمن جملة أمور ، عن طريق تسمية المزيد من المرشحات وتشجيعهن على التقدم لشغل المناصب الشاغرة وللمشاركة في الامتحانات التنافسية الوطنية ؛

٤ ـ يحث الأمين العام على الإحاطة برأي لجنة مركز المرأة القائل بأنه ينبغي ألّا تؤثر قيود الميزانية على الهدف العام المتمثل في تصحيح التمثيل الناقص للمرأة في الأمانة العامة ، طبقاً لبرنامج العمل لتحسين مركز المرأة في الأمانة العامة[٥٤] ، والمتمثل خاصة في مسألة تعيين النساء وترقيتهن إلى وظائف عليا في مجال تقرير السياسات واتخاذ القرارات ؛

٥ ـ يطلب من لجنة مركز المرأة مواصلة رصد تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة وداخل منظومة الأمم المتحدة ؛

٦ ـ يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في التنفيذ المتواصل لبرنامج العمل لتحسين مركز المرأة في الأمانة العامة ، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، وكذلك إلى لجنة مركز المرأة في دورتها الرابعة والثلاثين .

الجلسة العامة ١٥
٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩

---

(٥٣) A/C.5/43/14 ، المرفق الأول .

(٥٤) A/C.5/40/30 ، الفرع الثالث ـ باء .